عن فصل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه
في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم
جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو
هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب
البناء لينضم الى مناسبتها فوال وزنا مناسبتها له علا لا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة
الاولى توجب البناء والا لبنى كلام وسحاب وانما عنوا انها بها ليحصل الكسر اللازم بسبب
البناء اذ كسر الراء صحيحة للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل
يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فكانه
ذكر استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات قوله
فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قوله الوصف الانسب تفسيره لخفائه قوله وهو كون الاسم دالا
فسره به لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التي
اخذتها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا يدل
على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض الماخوذ من الفيض الذي
هو كثرة الما يدل على ما كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل
على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا ادير مصغر ادور يدل على ادور متصف
بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر
فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوايد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا
على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها او بما قيس اليه ذلك البعض
ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب
توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت بهذه الدلالة العرضية على التعميم
قوله وشرط قوله لا العرضي لعرضيته فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الواقع
الاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم تقم لي الى الان دليل
قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون
صرفه لانتفاء شرط وزن الفعل لقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية
على اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على
المؤنث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب في عوض تاء تخرجه
عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار
الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه
التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انتهى

والتذكير

والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء
هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المص التاء الفارقة
هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة ليست كذلك قوله شرطه ان يكون الاولى ان
يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما ذكره وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد
قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى
اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا
لان الاصل ما يبتنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له صح نسبة الدلالة اليه
بقي توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف وذلك ان تقدر مضافا
والتقدير في زمان الاصل قوله فلا تضره الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية
اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده الخ وذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية
على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذن لم يضره اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما
محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك المفرد وبهذا ظاهر ولا غلبة
لا اعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المص يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييده
الحية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود مار بزرك
سياه وارقم مار وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال
انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقييدها بصفة قوله فلذلك الفاء للنتيجة قيل
على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخرى وذلك اشارة
الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الاخرى لا على الاصل الاول ليصح عطف
امتنع على صرف ووجه ذلك ان تجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين
ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف عطف على صرف بلا اشكال قوله
صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئية قوله اسود اي صرف اسود او امتنع اسود
من الصرف قوله منع افعى مار بزرك قوله اشتقاقه من الجدل الجدل محكم بافتن رسن را قوله
للطاير قالو هو الشقراق وهو طاير اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء قال في الصراح
اخيل نام مرغي كه او را بفال بد دارند قوله لا اشتقاقه من الخال خال نقطه سياه كه بر اندام
باشد ونشان خيلان جماعة قوله لا في الاصل ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت
واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث
وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف قوله التانيث بالتاء هي تاء زايدة
في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء القيدين
الاخيرين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث كانت كهند

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1